

الجمهورية العربية المتحدة

الدستور المؤقت

الباب الأول

الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ - الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون . ويتبع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية ، أو يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٣ - التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع .

مادة ٤ - ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظائفها الاجتماعية ، ولا تزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

مادة ٦ - العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للوطنين والتجنيد إجباري وفقاً للقانون .

الباب الرابع

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

مادة ١٤ - يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ - يجب ألا تقل من عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية .

مادة ١٦ - مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ، ويفض دورته .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد ، وإلا كان اجتماعه باطلاً ، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس ، في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أنني أحافظ مخلصاً على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وأن أرى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين .

مادة ٢١ - جلسات مجلس الأمة علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو ٢٠ من أعضائه . ثم يقرن

المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه ، مادة مادة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الأمة لأبعته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

مادة ٢٤ - لكل عضوين أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - إقضاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يفتى أحد من أداؤها في غير الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون .

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق بالغ من خزينة الدولة لسنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود .

مادة ٣١ - يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبعثه واعتماده وتقر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ - ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى .

مادة ٣٦ - لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التماس بالحرية أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس ، وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها .

مادة ٣٧ - لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه ، بناء على اقتراح ٢٠ من الأعضاء ، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ - إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب ما به اعتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وأولى الوظائف العامة . ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٤١ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة في أثناء مدة عضويته إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة في أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة أو يجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٤٣ - يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٥٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٥٦ - لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حق إعلان حالة الطوارئ .

مادة ٥٦ - لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويختص بدراسة ومناقشة الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم .

مادة ٥٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء . ويتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

الفصل الرابع

القضاء

مادة ٥٩ - القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لـ القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شئون العدالة .

مادة ٥٨ - لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية ، أو للوزير في أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٦٠ - القضاء غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٥٩ - لرئيس الجمهورية وللمجلس الأمة ، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته ، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٦١ - يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها .

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم طنية ، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .

مادة ٥١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بإياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر .

مادة ٦٣ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

مادة ٥٢ - إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه ، اعتبر قانوناً وأصدر .

مادة ٦٦ - لا تسري أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فورياً وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار ، مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذ في غياب المجلس ، على أن يعرض عليه فور انعاده ، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون .

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ، ويشرف على إدارتها .

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويلفها مجلس الأمة ويكون لها بقوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً

الباب الخامس

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليم مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور ، تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند إصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات ، أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، في النطاق الاقليمي المقرر لها عند إبرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ - إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر .

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة ، والنظم الإدارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سورية ومصر إلى أن يصاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

معدل دمشق بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (٥ آذار "مارس" سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين نواب لرئيس الجمهورية ووزراء بالإقليمين

المصري والسوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المواد ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ من الدستور المؤقت؛

قرر:

(المادة الأولى)

من كل من :

السيد / عبد اللطيف محمود البغدادي ... نائبا لرئيس الجمهورية
المشير عبد الحكيم علي حاصر نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا
للحرية

السيد / أكرم الخوراني نائبا لرئيس الجمهورية

» / صبري العسلي نائبا لرئيس الجمهورية

(المادة الثانية)

من كل من :

السيد / زكريا يحيى الدين وزيرا للداخلية

» / حسين الشافعي وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل
وزيرا للتخطيط بالإقليم المصري

» / حسن جبارة وزيرا للتخطيط بالإقليم السوري

» / كمال الدين حجين وزيرا للتربية والتعليم

» الدكتور نور الدين طراف وزيرا للصحة العمومية بالإقليم
المصري